

تحرك عاجل

الإفراج عن سعيد جداد بكفالة ولكن خطر السجن محقق به

أطلق سراح ناشط حقوق الإنسان العماني سعيد جداد في 7 أبريل/ نيسان، لكن مازالت دعوات الاستئناف المقدمتان منه مستمرتين.

في 7 أبريل/ نيسان قررت محكمة استئناف صلالة عاصمة محافظة ظفار الإفراج عن ناشط حقوق الإنسان العماني سعيد جداد البالغ من العمر 48 عاماً على أن يدفع كفالة مقدارها 500 ريال عماني (1300 دولار أمريكي).

وكانت محكمة جنابات صلالة قد حكمت على سعيد جداد في 31 مارس/ آذار بالسجن لسنة واحدة وغرامة مالية مقدارها 1,000 ريال عماني (2600 دولار أمريكي، بتهمة " متعلقة بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في سلطنة عمان". وقد طعن محاميه في الحكم على الفور مطالباً بالإفراج عنه بكفالة، ولكن القاضي رفض. وحددت محكمة استئناف صلالة 13 مايو/ أيار لبدء الاستئناف.

وكان سعيد جداد قد مثل أمام محكمة الاستئناف في العاصمة مسقط، في 15 أبريل/نيسان فيما يتعلق بقضية أخرى كان قد حكم عليه فيها في 8 مارس/ آذار بالسجن ثلاث سنوات وغرامة بتهم " النيل من هيبة الدولة"، و "التحريض على الاحتجاج" و" استخدام وسائل الاعلام الاجتماعية لنشر المعلومات التي تنتهك حرمة النظام العام ". ومن المقرر عقد الجلسة التالية لهذه المحاكمة في 20 مايو/ أيار.

يرجى الكتابة فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لحث السلطات العمانية على إلغاء إدانة سعيد جداد والأحكام الصادرة ضده؛
- لحثها على إلغاء جميع التشريعات التي تجرم الحق في حرية التعبير، وعلى احترام هذا الحق وحمائته.

يرجى إرسال المناشدات قبل 4 يونيو/ حزيران إلى:

رئيس الدولة ورئيس الوزراء	وزير العدل	كما يرجى
إرسال نسخ منها إلى:	معالي الشيخ عبد الملك الخليفي	
جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم		
سعادة رئيس		
الديوان السلطاني	وزير العدل	اللجنة
الوطنية لحقوق الإنسان		
القصر السلطاني	وزارة العدل	السيد محمد
بن عبدالله الريامي		
مسقط 113	ص. ب. 354، روي 112، مسقط	بارق
الشاطيء		
سلطنة عمان	سلطنة عمان	مسقط،
سلطنة عمان		
فاكس + 968 24 735 375	البريد الإلكتروني info@moj.gov.om	
	التويتر @moj_gov	
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة	صيغة المخاطبة: صاحب المعالي	

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث السادس للتحرك العاجل 14 / 318 UA. لمزيد من المعلومات نرجو الدخول إلى:
www.amnesty.org/en/documents/mde20/1357/2015/en/

تحرك عاجل

الإفراج عن سعيد جداد بكفالة ولكن خطر السجن محقق به معلومات اضافية

في 8 مارس/ آذار أدين سعيد جداد وحكم عليه بما يلي: السجن ثلاث سنوات و غرامة 500 ريال عماني (1300 دولاراً أمريكياً) وذلك كالآتي: " النيل من هيبة الدولة" السجن سنة واحدة و غرامة قدرها 200 ريال عماني (520 دولاراً أمريكياً) "التحريض على الاحتجاج". السجن ثلاث سنوات و غرامة 1000 ريال عماني (2600 دولاراً أمريكياً) على " استخدامه وسائل الاعلام الاجتماعية لنشر معلومات تنتهك حرمة النظام العام". وأمرت المحكمة بأن تنفذ هذه الأحكام في وقت واحد و دفع غرامة إجمالية قدرها 1700 ريال عماني (4420 دولاراً أمريكياً).

وقد سبق اعتقال سعيد جداد في عدة مناسبات. ففي 14 يناير/ كانون الثاني 2013، ألقى القبض عليه واحتجز لمدة ستة أشهر، بما في ذلك ثمانية أيام قضاها في الحبس الانفرادي. وأطلق سراحه في نهاية يونيو/ حزيران 2013 ولكن تم منعه من نشر مقالات في وسائل الإعلام الوطنية وحاولت السلطات للضغط عليه للتوقيع على بيان نبذ النشاطات المؤيدة للإصلاح ولحقوق الإنسان.

في أغسطس/ آب 2013 وجه إليه الاتهام " بالنيل من مكانة الدولة وهيبتها" بعد أن دعا إلى إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية، وعقد لقاءات مع أعضاء في البرلمان الأوروبي. وفي 27 يناير/ كانون الثاني 2015 عقدت الجلسة الأولى لمحاكمته في مسقط.

وفي يوليو/ تموز 2014 أبلغت السلطات سعيد جداد أن حظر السفر قد فرض عليه وفي 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 منعت السلطات من السفر إلى الخارج.

قبل اعتقاله الحالي، كانت آخر مرة يعتقل فيها سعيد جداد في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2014، عندما فتش مسؤولون منزله وصادروا هاتفه وأجهزة الكمبيوتر. ولم يخبروا عائلته بأسباب القبض عليه أو إلى أين يأخذونه. وقد سعت عائلته مراراً للحصول على معلومات عن مكان وجوده ولكن السلطات لم تقل لهم شيئاً. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية، احتجز واستجوب في نفس الغرفة لمدة خمسة أيام على الأقل من دون السماح له بالاتصال بأسرته أو محاميه.

وفي اليوم الخامس من اعتقاله أو نحو ذلك حاول المحققون إجباره على التوقيع على وثائق تتهم اياه من بين أمور أخرى " بالحاق الضرر

بالبلاذ وانتهاك قوانينها" و " الاتصال بجهات أجنبية". ورفض القيام بذلك، كما رفض الإجابة على أسئلة وكيل النيابة دون حضور محام. وتم تمديد اعتقاله لسبعة أيام أخرى. ثم نقل إلى سجن طاقة (حوالي 40 كم شرق صلالة) حيث يفهم انه قد شارك 22 معتقلاً على الأقل زنازة تعج بالصرابير والحشرات الأخرى، وكان ينام فيها على الأرض. وبعد نحو أربعة أيام تم نقله مرة أخرى إلى مكتب وكيل النيابة حيث كرر رفضه الإجابة على الأسئلة دون محاميه. وفي صباح 22 ديسمبر/ كانون الأول أطلق سراحه بكفالة مقدارها 1200 دولار أمريكي وتمت مصادرة جواز سفر ابنه كضمان. وعقدت الجلسة الأولى للمحاكمة في هذه القضية في صلالة في غيابه في 27 يناير/ كانون الثاني 2015.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات من الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة في عمان في 2013 و 2014. وحالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي عناصر أمن الدولة أثناء الاحتجاز تم الإبلاغ عنها أيضاً، وفيها تعرض النشطاء ومنتقدو الحكومة للانتهاكات بما في ذلك الضرب وتغطية الرأس، وعمليات إعدام وهمية، والحرمان من النوم والحبس الانفرادي لفترات طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، وغيرها من أشكال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

كما سجلت منظمة العفو الدولية، في السنوات الأخيرة، الاستخدام غير الضروري والمفرط للقوة من جانب الشرطة ضد المتظاهرين السلميين، والاعتقالات خلال المظاهرات الكبيرة، والقيود التعسفية المفروضة على حرية التعبير، والقوانين والممارسات التمييزية.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل 318/14 رقم الوثيقة: MDE 20/1516/2015 تاريخ الاصدار: 23 أبريل/
نيسان 2015